International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية

IJFAES

Vol. (5), No. (11) November 2026 الإصدار (5)، العدد (11)

دور التحول الرقمي كآلية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية: في ضوء رؤية 2030

سحر حسن خياط

أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Skhayat@kau.edu.sa

الملخص

هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الرقمي (مؤشر الجاهزية الشبكية، مؤشر نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنت من إجمالي السكان، اشتراكات الهاتف الثابت والهاتف المحمول، اشتراكات خدمة البرود باند) كمتغيرات مستقلة ومؤشر بيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات تابعه خلال الفترة الزمنية (2006 – 2023) مع تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وتطبيق Robust للانحدار وذلك لتجنب مشكلة Heteroskedasticity. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية ومعنوية فقط بين مؤشر الجاهزية الشبكية والاستثمار الأجنبي المباشر، بينما مؤشر نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنت من إجمالي السكان واشتراكات خدمة النطاق العريض البرود باند أظهرت النتائج عكس توقعاتنا عكسي ومعنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر. إضافة إلى ذلك لمؤشر نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنت من إجمالي السكان، اشتراكات الهاتف المحمول واشتراكات خدمة النطاق العريض البرود باند ذات دلالة إحصائية موجبة على مؤشر بيئة الأعمال.

الكلمات الافتتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التحول الرقمي، بيئة الأعمال، مؤشر الجاهزية الشبكية، مؤشرات الاقتصاد الرقمي.

The Role of Digital Transformation as A Mechanism to Attract Foreign Direct Investments in The Kingdom of Saudi Arabia: in the light of Vision 2030

Sahar Hassan Khayat

Associate Professor, Department of Economics, Faculty of Economics and Administration, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia

skhayat@kau.edu.sa

Abstract

The research aimed to study the relationship between digital economy indicators (network readiness index, Internet service subscription rate index out of the total population, fixed and mobile phone subscriptions, broadband service subscriptions) as independent variables and the business environment and foreign direct investment index as dependent variables during the time period (2006). – 2023) with the application of the Ordinary Least Squares (OLS) method and Robust regression in order to avoid the problem of Heteroskedasticity. The study found that there is only a positive and significant relationship between the network readiness index and foreign direct investment, while the index of the percentage of Internet service subscriptions out of the total population and broadband service subscriptions. The results showed the opposite of our expectations, which is negative and significant on foreign direct investment. In addition to

this, the indicator of the percentage of Internet service subscriptions out of the total population, mobile phone subscriptions, and broadband service subscriptions have a positive statistical significance on the business environment index.

Keywords: Foreign Direct Investment, Digital Transformation, Business Environment, Network Readiness Index, Digital Economy Indicators.

المقدمة

لقد أحدثت الثورة التكنولوجيا والتي يشهدها العالم اليوم زيادة في أهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مما أدى إلى ظهور العديد من المفاهيم والمصطلحات والتي لم تكن موجودة مسبقاً: على سبيل المثال الاقتصاد الرقمي – التحول الرقمي – الحكومة الإلكترونية – الهوية الرقمية -التجارة الإلكترونية -التسوق الإلكتروني. إذ أصبح على العالم أجمع بصفة عامة وعلى الدول العربية بصفة خاصة الخروج من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي في ظل تنويع مصادر الدخل والتخفيف من حدة الصدمات التي تواجهها الدول خاصة في مجال الأسواق العالمية للنفط، فضلاً عن تعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية. مما لوحظ بأنه قد شهد الأداء الاقتصادي تحسنًا كبيرًا وملحوظًا بحيث يتم توفير المزيد من الوظائف والتي يمكن أن يلتحق بها الشباب في سوق العمل.

من هذا المنطلق هدفت حكومتنا الرشيدة إلى تحقيق تحول رقمي شامل في جميع القطاعات خاصة بعد أزمة كورونا والتي فرضت على العالم أجمع عملية التحول الرقمي بشكل كبير وسريع في جميع القطاعات وعلى اختلاف المجالات، حيث يشهد قطاع التقنية تطوراً ملحوظاً في المملكة العربية السعودية وتبنت من أجل ذلك الاستراتيجيات والعديد من المبادرات من أجل تعزيز القدرات الرقمية وتحسين الخدمات الحكومية من أجل توفير بيئة ملائمة تنافسية لجذب الاستثمار الأجنبي.

مما سبق ستضح لنا أن ظهور الاقتصاد الرقمي كعامل أساسي في تهيئة بيئة الأعمال من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أصبح يعتبر رمزاً للتنمية نظراً لتأثيره الكبير في مختلف المجالات. ومن المنطقي أن يكون له تأثير كبير في تعزيز الاستثمار في أي دولة، وبالتالي يعتبر عنصراً أساسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن هنا جاءت فكرة البحث.

سيتم في هذا البحث تناول المحاور التالية:

- أولاً: الإطار النظري للتحول الرقمي.
- ثانياً: التحول الرقمي في السعودية في ظل رؤية 2030.
- ثالثاً: الجزء التطبيقي والذي يوضح دور التحول الرقمي في دعم بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل رؤية 2030.

مشكلة الدراسة

تماشياً مع الدور الحيوي والذي أولته حكومتنا الرشيدة من أجل مواكبة التطورات الدولية والمعاصرة ومن أجل إصلاح بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية كتنويع لمصادر الدخل، سيتم صياغة مشكلة البحث الأساسية في الإجابة على التساؤل المهم وهو ما هي آلية التحول الرقمي والتي ممكن أن تكون حافز لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك تكون داعمة لبيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030.

أهمية الدراسة

يبرز لنا أهمية الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى داخل السعودية من خلال آليات التحول الرقمي والداعم لبيئة الأعمال.

أهداف الدراسة

1. التعرف على مفاهيم التحول الرقمي وأهميته.
2. التحول الرقمي في السعودية في ظل رؤية 2030.

3. الجزء التطبيقي والذي يوضح دور التحول الرقمي في دعم بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل رؤية 2030.

فروض الدراسة

الفرضية الأساسية وجود علاقة طردية بين مؤشرات التحول الرقمي ودعم بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية.

منهجية الدراسة

في ضوء مشكلة البحث واختبار فروض البحث ولتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، سيتم اتباع المنهج الوصفي /التحليلي والذي يعتمد على الأسلوب الاستقرائي /الاستنباطي لاستقراء الأدبيات السابقة باللغة العربية والانجليزية والمرتبطة بمتغيرات البحث من أجل الاستفادة منها كأساس للإطار النظري والأدبي ووثيقة العلاقة بموضوعات التحول الرقمي والمتغيرات الاقتصادية ومراجعة الندوات والمؤتمرات العلمية وتصفح الجرائد الإلكترونية والتي كان لها الفضل في تسليط الضوء على التحول الرقمي وتعريف الجمهور بأهميته، أيضاً التقارير السنوية الصادرة والتي لها علاقة بالتحول الرقمي والاستثمارات الأجنبية الصادرة من وزارة الاقتصاد والتخطيط و وزارة الاستثمار وغرفة الرياض بالإضافة إلى الاستفادة من المعلومات والحقائق والتي كان لها دور فعال في الشروع بفكرة البحث الحالية. كما تم عرض الإطار النظري فيما يتعلق بالدراسات السابقة وبمفهوم التحول الرقمي وأهميته مع استعراض نبذة تحليلية عن التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030. كما ستعتمد الدراسة على أسلوب التحليل الاقتصادي القياسي لاختبار صحة فرضية الدراسة بعد جمع البيانات من الجهات الرسمية والمتمثلة في البنك الدولي وقاعدة بيانات البنك الدولي (ممارسة أنشطة الأعمال) كذلك المنتدى الاقتصادي العالمي (إصدارات سنوية)، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square Method (OLS) للانحدار الخطي المتعدد والشبة اللوغاريتمي الطبيعي مع تطبيق طريقة Robust وذلك لتجنب مشكلة Heteroskedasticity بعد التأكد من استقراريه المتغيرات المكونة للنماذج القياسية محل الدراسة بإجراء اختبار جذر الوحدة لديكي فوللر (Augmented Dickey -Fuller Unit Root Test) وجذر الوحدة لفيليبس بيرون (Philips-Perron Unit Root Test) وذلك للفترة الزمنية من الفترة 2006 إلى الفترة الزمنية 2023 للملكة العربية السعودية وباستخدام البرنامج الإحصائي STATA وتم اختيار الفترة الزمنية بناءً على الفترة الزمنية والتي توافرت لدينا البيانات كذلك شمولية الفترة مع توافر البيانات لجميع المتغيرات محل الدراسة، فضلاً عن توقعاتنا حول بداية اعتماد تطبيق التحول الرقمي والخاص بسياسات دعم بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى داخل المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى تحليل النتائج والتي سيتم الحصول عليها والتأكد من موافقتها مع فروض البحث والنظريات الاقتصادية والمنطق الاقتصادي، أم هناك اختلاف بين النتائج المرجوة والفروض ومحاولة التحليل الاقتصادي والمنطقي لمخالفة الفروض. كما سيتم تقديم توصيات تفيد وتعزز من كفاءة التكنولوجيا الرقمية وتكون فعالة في دعم بيئة الأعمال وتكون بالتالي جاذبة للمستثمر الأجنبي.

حدود الدراسة

- حدود موضوعية: التحول الرقمي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم لبيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030.
- حدود زمانية: تمتد الدراسة من عام 2006 وحتى عام 2023م.
- حدود مكانية: تغطي الدراسة المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة

استهدفت دراسة محمد (2018) دراسة ميدانية للمستثمرين الأجانب والمحليين في مدينة العاشر من رمضان على افتراض أن توافر المعلومات للمستثمرين عامل معنوي وإيجابي في جذب المستثمرين وأن هناك فروق معنوية بين سياسة توفير المعلومات السائدة والمستهدفة في جمهورية مصر العربية. وخلصت الدراسة إلى استنتاج بأنه لا توجد فروق معنوية بين السياستين للمستثمر المحلي والعربي وتم رفضه بالنسبة للمستثمر الأجنبي الغير عربي، مما أوصت به الدراسة بأنه لابد أن يكون هناك نظام إلكتروني فعال وذلك للرد إلكترونياً على استفسارات المستثمر وأيضاً لابد من تسجيل الشركات إلكترونياً.

دراسة رزق (2022) دراسة قياسية عن دور التحول الرقمي في دعم بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية في جمهورية مصر العربية للفترة الزمنية (2006 -2020)، مع التركيز على طبيعة وأهمية التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والتعرف على أهم المحددات الاستراتيجية الناجحة للتحول الرقمي. وتوصلت الدراسة باستخدام نموذج ARDL إلى أن مؤشر الجاهزية الشبكية وكذلك مؤشر نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنت من إجمالي السكان ذو دلالة إحصائية معنوية وموجب في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر. مما أوصت به الدراسة بأن جمهورية مصر العربية لم تصل بعد إلى مرحلة الاقتصاد الصناعي والذي يسبق الاقتصاد الرقمي رغم امتلاكها لمؤشرات التحول الرقمي إضافة إلى استخدامها في الجانب الاستهلاكية وليس الإنتاجية.

دراسة التوني (2022) بنى نموذج قياسي من خلال مؤشرات الاقتصاد الرقمي (اشتراكات الهاتف الثابت، اشتراكات الهاتف المحمول، نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان، اشتراكات خدمة النطاق العريض البرود باند) وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2005 -2018). وأفادت الدراسة بوجود تأثير إيجابي ومعنوي بين مؤشرات الاقتصاد الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن قوة التأثير تختلف باختلاف المؤشر، وأوصت الدراسة بأنه لابد من تقديم الدعم إلى المبادرات الخاصة والابتكار من أجل تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي وضرورة تحسين البنية التحتية.

دراسة النجار (2017) هدفت الدراسة إلى دراسة الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي. وخلصت الدراسة إلى أن الدول العربية لم تصل بعد إلى مرحلة الاقتصاد الصناعي والتي تسبق مرحلة الاقتصاد الرقمي، بالرغم من امتلاكها لمؤشرات الاقتصاد الرقمي، وذلك لأنها تستخدم المؤشرات في جوانب استهلاكية وليس إنتاجية. كما أفادت الدراسة بأن المؤشرات الرقمية تزداد في الدول العربية أكثر من بقية الدول، وكذلك لوحظ أن الفجوات الرقمية في الوطن العربي تتمثل في فجوة الاستخدام.

دراسة الموسوي، وآخرون (2016) وبالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة وافتراض بأن التطورات الرقمية لها تأثيرات إيجابية على متغيرات الاقتصاد الكلي مستخدما نموذج قياسي للانحدار البسيط والمتعدد من خلال قياس العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتمثلة في البطالة والناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة (التجارة الإلكترونية وبراءة الاختراع المسجلة وعدد مستخدمي الهاتف المحمول ومستخدمي الإنترنت). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين التجارة الإلكترونية والناتج المحلي الإجمالي مع وجود أيضاً علاقة موجبة وضعيفة التأثير بين التجارة الإلكترونية والبطالة معللاً سبب ذلك انخفاض نسبة البطالة في دولة الإمارات.

دراسة محمد (2017) حاول بناء نموذج قياسي يوضح تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي للفترة الزمنية من 1999 إلى 2016 في جمهورية مصر العربية من أجل التعرف على متطلبات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشارت النتائج إلى وجود أثر لاستخدام استخدام تكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي، كما أكد الباحث على ضرورة التركيز على الاستثمار والتراكم الرأسمالي كأحد العوامل المؤثرة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

دراسة السيد (2021) هدفت إلى دراسة قياس أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الصادرات في جمهورية مصر العربية خلال الفترة الزمنية (1990-2018) في الأجلين القصير والطويل، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية معنوية لكل من الهاتف الثابت واستخدام الإنترنت على الصادرات في الأجلين القصير والطويل في مصر.

محمود (2009) استهدفت الدراسة الاستفادة من تجارب بعض الدول مثل الهند والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة وذلك بإلقاء الضوء على الاقتصاد الرقمي والمفاهيم المرتبطة به على سبيل المثال التحول الرقمي والثورة الرقمية والمعرفة والمعلوماتية والعولمة. وأفادت نتائج الدراسة إلى أن التحول الرقمي يساهم في تعزيز الخدمات الحكومية في جمهورية مصر العربية وتحقيق التنمية الاقتصادية، فضلاً عن تقنية المعلومات والاتصالات عنصر مهم للتحويل وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي.

دراسة Negrea et al. (2019) بحثت عن أهمية الشبكات وبناء المعلومات من أجل بناء المجتمع واقتصاد المعرفة موضحاً أن عدم الارتقاء بالمهارات الرقمية هو السبب الرئيسي للفجوة بين رومانيا والدول المتقدمة. مما يستلزم على دولة رومانيا أن تعمل على تنفيذ برامج تعليمية لتنمية المهارات والاستفادة من الإمكانيات التي توفرها التجارة عبر الإنترنت.

دراسة Fernando (2019) والتي قامت على دراسة ميدانية ل 85 منظمة اتحادية من أجل تحليل التحول الرقمي للخدمات العامة في الحكومة الفيدرالية البرازيلية، وتم إعداد 1740 خدمة عامة وفقاً لعوامل مختلفة تشرح سبب رقمنه خدمة عامة معينة.

اهتمت الدراسة بالتحول الرقمي للحكومات مع الانتقال من الحكومة الإلكترونية إلى السياسة الرقمية مع ذكر الحدود المتعلقة بتفضيلات الوكلاء في السياسات العامة. أفادت الدراسة بأن استراتيجية التحول الرقمي ليسه مجدية، كذلك العوامل المتعلقة بتفضيلات الوكلاء تتداخل في إدراج خدمات عامة محددة في استراتيجية الرقمية، كما أن هناك بحاجة إلى المزيد من التفكير في عملية التحول الرقمي على الرغم من وجود هيكل سياسي في البرازيل لتنسيق سياسة التحول الرقمي. مما أوصت الدارسة بأنه لابد من تعزيز تصميم السياسات والتكامل والترتيبات المؤسسية بشكل أكبر من أجل تحول رقمي كامل متناسق.

استخدمت دراسة رشوان وآخرون. (2020) قائمة المسح لتحديد الفرضيات مستخدمة عينة من البنوك العاملة في غزة مستعرضة دور التحول الرقمي في جذب الاستثمارات للبنوك ورفع كفاءة أداء البنوك وتعزيز الميزة التنافسية، وكيفية إحداث استقرار في الوضع المالي. وخلصت النتائج إلى أن للتحول الرقمي دور في جذب الاستثمارات ورفع كفاءة البنوك بالإضافة إلى أن البنوك الفلسطينية تعمل بصفة مستمرة على تحسين جودة الخدمات الرقمية مع توظيف التكنلوجيا في مراقبة جودة الخدمات الإلكترونية.

دراسة Liang Li et al. (2018) تتناول في كيفية قيام رواد الأعمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) ذوي القدرات غير الكافية والموارد المحدودة بقيادة التحول الرقمي في شركاتهم. فلقد تم إجراء بحث نوعي حول التحول الرقمي إلى التجارة الإلكترونية عبر الحدود التي تمر بها 7 شركات صغيرة ومتوسطة على منصة علي بابا الرقمية. من ثم تم الاشتقاق بشكل استقرائي نموذج عملي يهدف إلى وصف وشرح كيف يقوم رواد الأعمال من الشركات الصغيرة والمتوسطة، بدعم من مزود خدمة المنصة الرقمية، بقيادة التحول الرقمي من خلال تجديد الإدراك الإداري، وتنمية رأس المال الاجتماعي الإداري، وبناء فريق العمل، وبناء القدرات التنظيمية. يعمل هذا النموذج على توسيع الفهم لكل من ريادة الأعمال الرقمية والتحول الرقمي. كما يقدم رؤى جديدة حول كيف يمكن لمقدمي خدمات المنصات الرقمية مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التحول والمنافسة. وتوصلت نتائج البحث كيف أدى رواد الأعمال ذوي الموارد المحدودة والقدرات الغير كافية إلى تحول رقمي ناجح باستخدام الخدمات والوظائف التي توفرها المنصات الرقمية التابعة لجهات خارجية. كما أفادت الدراسة بأن تطوير الشبكة الاجتماعية الإدارية، بناء الفريق، وبناء القدرات التنظيمية بما في ذلك تجديد الوعي الإداري تعتبر من أهم الخطوات الناجحة للتحول الرقمي.

تتمثل القيمة المضافة لهذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تعتمد على منظور شامل لقياس تأثير التحول الرقمي من خلال دمج مجموعة من مؤشراته في إطار موحد، بدلاً من الاقتصار على مؤشر واحد أو عدد محدود من المؤشرات. كما تركز على الوضع في السعودية كونها تمثل تجربة تنموية بارزة في مجال التحول الرقمي، بهدف تحليل دور التحول الرقمي في تحسين بيئة الأعمال وزيادة قدرة المملكة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقاً لمستهدفات رؤية المملكة 2030.

أولاً: مفهوم التحول الرقمي وأهميته:

يشهد العالم أجمع تحديات كبيرة خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما أحدث تغيرات جذرية في المجتمع في مختلف المجالات، كما ازداد اعتماد النمو الاقتصادي على التكنولوجيا ولعل التحول الرقمي إحدى التغيرات الهامة في المجتمع والتي تفرض على الدول الانتقال من البيئة التقليدية إلى البيئة الرقمية، محدثة متطلب أساسي وهو وجود بنية تحتية قوية لقطاع المعلومات والاتصالات مع وجود تشريعات إلزامية وقوانين تفعل من عملية تكثيف استخدام الأعمال الإلكترونية وتسريعها. من أجل ذلك أدركت المملكة العربية السعودية الأهمية البالغة للتحول الرقمي باعتباره داعم للتنمية الاقتصادية واعتباره عنصر أساسي جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويمكن في هذا السياق الشارة إلى التعريف المقترح من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بكونه يمثل "جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على استخدام المدخلات الرقمية بما في ذلك التقنيات الرقمية، والبنية التحتية الرقمية، والخدمات الرقمية، والبيانات أو تلك التي يساعد استخدام مدخلات رقمية على دعمها وتعزيزها بشكل كبير، بما يشمل جميع المنتجين والمستهلكين، بما في ذلك الحكومة".

من هنا يتضح لنا بأن التحول الرقمي مبني على كيفية دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال ومن الأمثلة التطبيقية للتحول الرقمي: تطبيقات الجوال أو منصة التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني.

إن الأهمية الاقتصادية للتحول الرقمي تظهر في تحسين الوضع التنافسي للمملكة ويعتمد الاقتصاد الرقمي على تحويل نماذج الأداء الاقتصادي التقليدية مثل الأعمال والتجارة والتمويل إلى نماذج جديدة تنمو هذه المجالات التي تستخدم الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات بسرعة كبيرة في تحويل نماذج الأداء لتحسين الأداء الاقتصادي للأعمال والتجارة. كما تنعكس أهميتها الاقتصادية في تعزيز النمو الاقتصادي الوطني وبالتالي تعزيز المنافسة ويتوافق اقتصاد المملكة مع الاقتصاد العالمي، مما يفتح آفاقاً واسعة للتجارة العالمية ويفتح أسواقاً عالمية جديدة وبالتالي زيادة الدخل وزيادة الاقتصاد الوطني بشكل كبير، مما يساهم في إنعاشه مستوى معيشة الفرد كما يوفر الاقتصاد الرقمي سهولة الوصول إلى المعلومات والمعرفة بسبب اعتماده على التكنولوجيا المعلوماتية والإنترنت مما يجعل أي معلومات متاحة في أي وقت وبسرعة وهذا بدوره يساعد في اتخاذ القرارات اللازمة بسرعة دون الحاجة إلى إضاعة وقت طويل في البحث عن المعلومات واتخاذ القرارات اللازمة.

ومن أهم الأمثلة والتي نحن بصدد دراستها في البحث وهو الاستثمار الإلكتروني حيث يتم الاعتماد على إمكانيات الشبكة وما توفره من معلومات وآليات لاتخاذ قرارات الاستثمار، وبخاصة في مجال أسواق المال.

ثانياً: التحول الرقمي في السعودية في ظل رؤية 2030:

مما أفاد به التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط (2023) بأن المملكة العربية السعودية تعمل على إنجاز التحول الاقتصادي من خلال الاستثمار في رأس مالها البشري والمادي حيث يعد هذا التحول إحدى المحركات الأساسية لدعم النمو والتنمية وإحداث التنوع الاقتصادي والذي تسعى إليه المملكة على مدار سنوات عدة ومن أجل تحقيق رؤية 2030 وسط العديد من التحديات. ولعل الاستثمار الأجنبي من خلال جذب رؤوس الأموال من المستثمرين الدوليين والمتدفق للداخل حيث يعتبر الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي من الأمور الحاسمة والهامة في التحول الاقتصادي في المملكة وبناء اقتصاد مستدام وذو إنتاجية عالية. وعلى الرغم من أن التوقعات العالمية حذرت من أجواء عدم التيقن في ظل التوترات الجيوسياسية والتباطؤ الاقتصادي العالمي وانخفاض أنشطة العديد من المشاريع والمخاطر التضخمية التي تؤدي في النهاية إلى ضغط محتمل على الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر في عام 2022 بالإضافة إلى ذلك، فإن الاضطرابات الأخيرة في سلاسل التوريد جعلت الدول حذرة من مخاطر انقطاع توريد السلع والخدمات الاستراتيجية والأساسية ونتيجة لذلك، فمن المرجح أن تتغير التدفقات التجارية والاستثمارات المرتبطة بها مع تنافس الدول على زيادة المرونة، وإقامة علاقات أقوى وذات موثوقية عالية مع شركائها التجاريين إلا أنه وحسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2022 والذي أفاد بنسبة الاستثمارات الأجنبية والتي بلغت 1.6 تريليون دولار في عام 2021 أي بزيادة قدرها 64% عن عام 2020 (التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط المملكة العربية السعودية 2023).

رغم كل التوقعات السابقة إلى أن المملكة العربية السعودية استطاعت أن تنتهج خطوات للأمام على طريق الاستثمار من أجل التنوع الاقتصادي وتحقيق النمو المستهدف فلقد عملت السعودية على تعزيز الاستثمارات الحكومية من أجل جذب الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية ومضاعفتها بنحو 15 مرة مقارنة بالوضع قبل جائحة كورونا من خلال خلق عملية شراكة فعالة بين القطاعين الخاص والعام، حيث إن المساهمة المبكرة للقطاع الحكومي تعد الأساس الذي يرتكز إليه سائر المستثمرين من القطاع الخاص في مراحل لاحقة لتعزيز كفاءة وإنتاجية هذه الاستثمارات، ويلعب صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي للمملكة العربية السعودية) وهو المستثمر الرئيسي من القطاع العام الحكومي وصندوق التنمية الوطني دوراً رئيسياً، من حيث المشاركة في خلق القيمة وجذب رأس المال الخاص.

بالإضافة إلى صندوق التنمية الوطني والذي يقوم بمجموعة الصناديق القائمة والجديدة ذات الأنشطة المؤسسية لتمويل قطاعات التنمية في المملكة العربية السعودية وذلك لتحقيق أهداف الرؤية السعودية 2030. كذلك في هام 2021 بلغ إجمالي الإنفاق الرأسمالي (تكوين رأس المال الثابت) 23 % من الناتج المحلي الإجمالي أي بلغ نسبة نمو 10% عن عام 2020، بينما المستهدف زيادة نسبة إجمالي الإنفاق الرأسمالي (تكوين رأس المال الثابت) إلى 30% بحلول عام 2030.

وفي عام 2022 بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية 2.1 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني مقارنة بالربع الأول من نفس العام حيث بلغ 1.9 مليار دولار أمريكي بإجمالي 4.0 مليار دولار أمريكي في النصف

الأول من نفس العام، بينما بلغ حجم إجمالي الاستثمار الأجنبي 19.3 مليار دولار أمريكي بنسبة نمو 257% مقارنة بعام 2022 حيث بلغت نسبته 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

إضافة إلى ذلك فقد عملت السعودية على اتباع المنهج الاستثماري الذي يهدف إلى خلق قيمة مشركة تجمع بين الحوافز المالية وغير المالية من أجل إطلاق أنشطة استثمارية في مشاريع ذات كفاءة وعلى المدى الطويل، لأجل ذلك تم الكشف عن الاستراتيجية الوطنية للاستثمار من أجل تمكين المستثمرين وتحديد الفرص الاستثمارية الواعدة الجذابة مع فتح الأبواب أمام القطاع الخاص للنمو. وتهدف استراتيجية الوطنية للاستثمار إلى تعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة بشكل كبير ليصل إلى 5.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ليصبح اقتصاد المملكة من بين العشرة الأوائل على مؤشر التنافسية العالمية بحلول عام 2030. إذ يعتبر موضوع التحول الرقمي وخاصة في الاستثمار مع تحديد أهميته ودوره من المواضيع الجديدة والهامة في مجالات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الاستثمارات المحلية وتسريع المعاملات الخاصة بالمستثمرين وفتح المجالات الواسعة للتكنولوجيا الرقمية وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة.

ومنذ إطلاق رؤية 2030 والمملكة العربية السعودية تشهد تحولات جديدة أكثر جودة وسبل معيشية أفضل: هذا التحول الإيجابي والكبير والنمو الملحوظ من العالم أجمع يشمل خدمات حكومية رقمية سريعة توفر للمستفيدين وقت وجهد كبيرين، من خلال أول مبادرة للتحول الوطني عام 2016 إذ أصبحت السعودية رائدة في مجال التقنية ليس على المستوى المحلي بل على مستوى العالم أجمع، إذ ركز برنامج التحول الوطني على تمكين القطاع الخاص وتطوير الشراكات الحكومية وتحقيق التميز الحكومي. مثال على ذلك أصبح بدء العمل التجاري واستخراج السجل التجاري يستغرق 30 دقيقة و3 دقائق فقط إلى جانب جلسات المحاكم الافتراضية عن بعد من أي مكان في العالم مما ساعد على تلبية احتياجات المواطنين والمقيمين من أي مكان في العالم. كما تم توفير فرص عمل في قطاعات واعدة ومشاركة النساء كقوة عمل لم يسبق لها مثيل في السعودية من قبل مع توظيف ذوي الإعاقة بمعدلات قياسية.

مما سبق يتضح لنا بأن التحول الرقمي يعزز بيئة الاستثمار ويسهم في تحقيق رؤية 2030، من خلال الأثر المتوقع لمبادرة السوق الرقمية على الاقتصاد السعودي وتعزيز البنية التحتية الرقمية من أجل زيادة الكفاءة ورفع الإنتاجية وتقديم الخدمات للمستفيدين بأفضل تجربة وأيضاً سد الفجوة الرقمية من أجل اقتصاد رقمي شامل مستدام مع تقليص البطالة وتحسين جودة الحياة.

ثالثاً: الجزء التطبيقي والذي يوضح دور التحول الرقمي في دعم بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل رؤية 2030:

سنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية قياس أثر مؤشرات التحول الرقمي (مؤشر نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنت من إجمالي السكان، مؤشر الجاهزية الشبكية، اشتراكات الهاتف الثابت، اشتراكات الهاتف المحمول، اشتراكات خدمة النطاق العريض البرود باند) على مؤشر بيئة الأعمال من أجل دعم الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر -كمتغيرات تابعه -في المملكة العربية السعودية. وذلك خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2023. وعليه تأخذ نماذج الدراسة الشكل الدالي التالي، وذلك وفق الصيغة شبه اللوغاريتمية وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares أو(OLS) مع تطبيق Robust وذلك لتجنب مشكلة Heteroskedasticity:

$$FDI_t = \beta_0 + \beta_1 INT + \beta_2 LMOB + \beta_3 TEL + \beta_4 BROAD + \beta_5 NET + \varepsilon_t \quad (1)$$

$$BUS_t = \beta_0 + \beta_1 INT + \beta_2 LMOB + \beta_3 TEL + \beta_4 BROAD + \beta_5 NET + \varepsilon_t \quad (2)$$

ويوضح الجدول رقم (1) وصف للمتغيرات الداخلة في النماذج محل الدراسة، ومصادر الحصول عليها بالإضافة إلى الجداول اللاحقة (2) على التوالي تتضمن الإحصائيات الوصفية، اختبارات السكون والترابط الخطي بين المتغيرات ونتائج تقدير النماذج القياسية.

الجدول رقم (1): يوضح متغيرات الدراسة

رمز المتغير	الوصف	المصدر	الإشارة المتوقعة
FDI	يعبر عن الاستثمار الأجنبي المباشر	قاعدة بيانات البنك الدولي	المتغير التابع
BUS	مؤشر بيئة الأعمال	قاعدة بيانات البنك الدولي- ممارسة أنشطة الأعمال	المتغير التابع
NET	مؤشر الجاهزية الشبكية Network Readiness Index يقيس إمكانات دولة معينة على استثمار الفرص التي تقدمها تقانات المعلومات والاتصالات. يجري نشر هذا المؤشر سنوياً من المنتدى الاقتصادي العالمي. وهو مؤشر مركب مؤلف من 3 مكونات: بيئة التقانة، جاهزية الجهات المعنية الرئيسية في المجتمع، ومدى استخدام التقانات في هذه الجهات	المنتدى الاقتصادي العالمي – إصدارات سنوية	+
INT	مؤشر نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنت من إجمالي السكان.	قاعدة بيانات البنك الدولي	+
TEL	اشتراكات الهاتف الثابت	قاعدة بيانات البنك الدولي	+
BROAD	اشتراكات خدمة النطاق العريض البرود باند	قاعدة بيانات البنك الدولي	+
LMOB	اشتراكات الهاتف المحمول، باللوغاريتم الطبيعي	قاعدة بيانات البنك الدولي	+

الجدول رقم (2): يوضح الإحصائيات الوصفية لمتغيرات النماذج

Variable	Mean	Std. Dev	Min	Max
FDIIN	2.456159	2.6302	-0.27177	8.4963
BUSINESS	65.13676	3.4931	59.1631	70.8717
MOBILE	124.7746	44.35538	31.26548	179.0989
Ln MOBILE	4.7352	0.493251	3.4425	5.1879
INT	50.47648	35.2175	2.21069	100
NET	38.3888	5.5639	31	48
BROADBAND	8.790562	8.8566	0.06602	22.6641
TELEPHONE	15.4054	1.2162	11.8133	16.513

Note: All variables are defined in the methodology.
Note: Ln (natural logarithm form).
Note: Negative sign in FDIIN (WIR) indicates that at least one of the three components of FDI is negative (equity capital, reinvested earnings or intra-company loans) and is not offset by positive amounts of the other components. These are instances of reverse investment or disinvestment (يشير إلى أن واحداً على الأقل من العناصر الثلاثة للاستثمار الأجنبي المباشر سلبي (رأس المال السهمي، أو الأرباح المعاد استثمارها، أو القروض داخل الشركة) ولا يقابله مبالغ موجبة للمكونات الأخرى. هذه هي حالات الاستثمار العكسي أو سحب الاستثمار)

الجدول رقم (3): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة (Augmented Dickey-Fuller Test) Unit Root Test

المتغيرات	عند المستوى الصفري I(0)			الفرق الأول I(1)			درجة التكامل
	بقاطع	بقاطع واتجاه	بدون	بقاطع	بقاطع واتجاه	بدون	
FDI P-value	-1.01195 (0.722)	-1.549994 (0.7667)	-1.279794 (0.1764)	-2.48127 (0.1388)	-4.300281 (0.0271)**	-2.429629 (0.0191)**	I(1)
BUS P-value	-2.05000 (0.2643)	-0.326715 (0.974)	0.397363 (0.7803)	-1.530818 (0.4781)	-1.695765 (0.6768)	-1.654361 (0.091)***	I(1)
INT P-value	-1.415716 (0.5483)	-1.670030 (0.7168)	2.845516 (0.9973)	-3.931707 (0.0105)**	-3.945342 (0.0369)	-2.492172 (0.0167)**	I(1)
NET P-value	-3.185516 (0.04)**	-3.045313 (0.1495)	-0.546138 (0.4653)				I(0)
LMOB P-value	-2.047882 (0.2656)	-2.076127 (0.5167)	-0.417054 (0.5155)	-2.862965 (0.0733)	-1.820938 (0.6438)	-3.148296 (0.0040)**	I(1)
BROAD P-value	-1.818587 (0.3498)	-2.605673 (0.2851)	1.449942 (0.9525)	-2.300594 (0.2009)		-2.073841 (0.0478)**	I(1)
TEL P-value	-3.199057 (0.0458)**	-2.465234 (0.3353)	1.581098 (0.9630)				I(0)

Notes: p-value in parentheses, *significant at 10%, **significant at 5%, ***significant at 1%.
Note: Ln (natural logarithm form).

الجدول رقم (4): فيلبس -بيرون (Phillips – Perron Test) Unit Root Test

درجة التكامل	الفرق الأول I(1)			عند المستوى الصفري I(0)			المتغيرات
	بدون	بقاطع واتجاه	بقاطع	بدون	بقاطع واتجاه	بقاطع	
I(1)	-2.323414 (0.0239)**	-2.098760 (0.5054)	-2.218774 (0.2080)	-1.279794 (0.1764)	-1.829432 (0.6427)	-1.011957 (0.722)	FDI P-value
I(1)	-1.606443 (0.099)***	-1.695765 (0.6768)	-1.470756 (0.5061)	0.358926 (0.7702)	-0.622167 (0.9512)	-1.265800 (0.6047)	BUS P-value
I(1)	-2.44408 (0.0185)**	-3.946854 (0.0369)	-3.934669 (0.0105)**	2.664105 (0.9960)	-1.670030 (0.7168)	-1.415716 (0.5483)	INT P-value
I(0)				-0.546138 (0.4653)	-3.043907 (0.1498)	-3.231498 (0.035)**	NET P-value
I(0)				0.615104 (0.8385)	-4.002606 (0.0317)**	-2.872045 (0.0708)***	LMOB P-value
I(0)				1.096693 (0.9167)	-4.926444 (0.0131)**	-2.004296 (0.2808)	BROAD P-value
I(0)				1.376615 (0.9475)	-6.576094 (0.0012)	-3.537803 (0.0262)**	TEL P-value

Notes: p-value in parentheses, *significant at 10%, **significant at 5%, ***significant at 1%.
Note: Ln (natural logarithm form).

الجدول رقم (5): يوضح مصفوفة الترابط الخطي للمعادلة (1)، المتغير التابع FDI

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
(1)	1					
(2)	-0.8339	1				
(3)	0.1468	0.1186	1			
(4)	-0.8347	0.9652	0.0113	1		
(5)	0.2682	-0.2390	0.2820	-0.4437	1	
(6)	0.0214	0.0008	-0.6274	0.0401	-0.2090	1

Note: Variables are (1) FDI, (2) INT, (3) NET, (4) BROADBAND, (5) TELEPHONE, (6) Ln MOBILE.

وبناءً على مصفوفة الترابط الخطي في الجدول رقم (5) وبعد التأكد من استقراريه المتغيرات، تم إجراء الانحدار للمعادلة رقم (1) حيث المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر وبعد فصل المتغيرات ذات الارتباط المرتفع ومحاولة إجراء التقدير وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares أو(OLS) مع تطبيق Robust وذلك لتجنب مشكلة Heteroskedasticity يتضح لنا نتائج التقدير الآتية:

الجدول رقم (6): نتائج التقدير للمعادلة (1)، المتغير التابع FDI

Regressor	(1) Robust	(2) Robust
INT	-0.0936912 *** (0.000)	
NET	0.2576179** (0.024)	
Ln MOBILE	3.619311 (0.260)	
TELEPHONE	-0.0574803 (0.800)	-0.0711913 (0.907)
BROADBAND		-0.1633939 * (0.090)
CONSTANT	-18.25498 (0.346)	5.458069 (0.583)
N. Observations	14	16
F test	10.21*** (0.0021)	2.03 (0.1713)
R square	0.8124	0.1204

Notes: p-value in parentheses, *significant at 10%, **significant at 5%, ***significant at 1%.
Note: Ln (natural logarithm form).

يلاحظ من الجدول رقم (6) وبعد تقدير المعادلة رقم (1) ما يلي:

يوجد تأثير سالب وذو دلالة إحصائية لمؤشر نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنت من إجمالي السكان على الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 1%، أي أن كلما زادت مؤشر نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنت من إجمالي السكان كلما قل الاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك متغير اشتراكات خدمة النطاق العريض البرود باند ذا دلالة إحصائية عكسية على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عند مستوى معنوية 10%، بمعنى كلما كان هناك زيادة (انخفاض) في نسبة الاشتراكات في خدمة النطاق العريض البرود باند كلما انخفضت (زادت) نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي لداخل الدولة. أما المتغيرات الأخرى فلم تفيد بأي دلالة إحصائية.

مؤشر الجاهزية الشبكية أظهر لنا علاقة إيجابية وإحصائية عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أنه في حالة زيادة المؤشر فإن الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للداخل تزيد.

الجدول رقم (7): يوضح مصفوفة الترابط الخطي للمعادلة (2)، المتغير التابع BUSINESS

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
(1)	1					
(2)	-0.3477	1				
(3)	-0.1984	0.6142	1			
(4)	-0.3872	0.9390	0.4161	1		
(5)	0.5333	-0.0856	0.2467	-0.3717	1	
(6)	0.3905	-0.9253	-0.8209	-0.8068	-0.0489	1

Note: Variables are (1) BUSINESS, (2) INT, (3) NET, (4) BROADBAND, (5) TELEPHONE, (6) Ln MOBILE.

وبناءً على مصفوفة الترابط الخطي في الجدول رقم (7) وبعد التأكد من استقراريه المتغيرات، تم إجراء الانحدار للمعادلة رقم (2) حيث المتغير التابع مؤشر بيئة الأعمال وبعد فصل المتغيرات ذات الارتباط المرتفع ومحاولة إجراء التقدير وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares أو(OLS) مع تطبيق Robust وذلك لتجنب مشكلة Heteroskedasticity يتضح لنا نتائج التقدير الآتية:

بناءً على مصفوفة الترابط الخطي في الجدول رقم (7)، تم إجراء الانحدار للمعادلة رقم (2) واتضح لدينا نتائج التقدير التالية:

الجدول رقم (8): نتائج التقدير للمعادلة (2)، المتغير التابع BUSINESS

Regressor	(1) Robust	(2) Robust
INT	-0.025915 (0.648)	0.8385693*** (0.009)
NET	-.01643478 (0.407)	
Ln MOBILE		57.14393** (0.009)
TELEPHONE	1.311751 (0.201)	2.551526* (0.043)
BROADBAND		0.9601965 * (0.079)
CONSTANT	53.23452** (0.020)	-304.3483** (0.023)
N. Observations	11	10
F test	3.03 (0.1029)	41.75 *** (0.0005)
R square	0.4365	0.7491

Notes: p-value in parentheses, *significant at 10%, **significant at 5%, ***significant at 1%.
Note: Ln (natural logarithm form).

يلاحظ من الجدول رقم (8) وبعد تقدير المعادلة رقم (2) ما يلي:

يوجد تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لمؤشر نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنت من إجمالي السكان على مؤشر بيئة الأعمال

عند مستوى معنوية 1%، أي أن كلما زادت مؤشر نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنت من إجمالي السكان كلما زاد مؤشر بيئة الأعمال.

أيضاً أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية بنسبة 5% لمتغير اشتراكات الهاتف المحمول، باللوغاريتم الطبيعي على مؤشر بيئة الأعمال، فكلما زادت اشتراكات الهاتف المحمول زاد مؤشر بيئة الأعمال.

كذلك متغير اشتراكات خدمة النطاق العريض البرود باند ذا دلالة إحصائية موجبة على مؤشر بيئة الأعمال وذلك عند مستوى معنوية 10%، بمعنى كلما كان هناك زيادة (انخفاض) في نسبة الاشتراكات في خدمة النطاق العريض البرود باند كلما زاد (انخفض) مؤشر بيئة الأعمال، مع ملاحظة المتغيرات الأخرى فلم تفيد بأي دلالة إحصائية.

المناقشة وتحليل النتائج

تم التوصل إلى عدة نتائج من خلال التقديرات السابقة:

1. مؤشر نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنت من إجمالي السكان كذلك متغير اشتراكات خدمة النطاق العريض البرود باند يؤثران بشكل عكسي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمتدفقة إلى داخل المملكة العربية السعودية، مما يخالف فروض الدراسة يعني ذلك على أن هذا المؤشر مقياس لنسبة المستهلكين وليس المنتجين رغم استخدامه في كثير من الدراسات التطبيقية، حسب وجهة نظري بأنه من الأفضل عدم استخدامه عند مقياس الاستثمارات الأجنبية.
2. مؤشر الجاهزية الشبكية أظهر لنا علاقة إيجابية وإحصائية مما يدل على أنه في حالة زيادة المؤشر فإن الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للداخل تزيد وهذا يتوافق مع افتراضات الدراسة.
3. هناك علاقة طردية لمتغيرات التحول الرقمي في تهيئة بيئة الأعمال ودعمها، مما يدل على الجهود العظيمة والمبذولة من دولتنا الرشيدة المملكة العربية السعودية.

التوصيات

1. إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية المتخصصة في هذا المجال مستقبلاً وتكون بشكل موسع ودقيق مع إعادة استخدام المتغيرات محل الدراسة على فترات زمنية طويلة نسبياً.
2. تعزيز دور القطاع الخاص بالمساهمة بشكل كبير في تنمية تجهيزات الإنترنت وتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إشراكه في التنظيمات والإجراءات الكفيلة بالهدف المنشود.
3. التركيز على الإنفاق على البحث والتطوير التقني لكافة قطاعات البنية التحتية خاصة في مجال الاتصالات.
4. من الأفضل تخفيض نسبة الاشتراكات في نسبة الاشتراك في خدمة الإنترنت من إجمالي السكان من أجل إتاحتها للجميع بأسعار مناسبة.
5. المزيد من التسهيلات والإجراءات والتشريعات والقوانين والأنظمة الخاصة والمتعلقة بجذب الاستثمارات الأجنبية والمتدفقة إلى داخل الدولة.
6. يجب تلائم المناهج التعليمية في المدارس بما يلائم التحول التقني الجديد ومحو الأمية التقنية للجميع.
7. تسهيل السياسات المتبعة والطرق المستخدمة للاستخدام التقني من أجل استخراج التراخيص والبدء بالاستثمار داخل الدولة.
8. أن تكون جميع البرامج التطبيقية خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي متعددة اللغات لكي يتم التعامل معها بسهوة من قبل المستثمر الأجنبي مهما كانت جنسيته ولغته، مع توفير جميع المعلومات التي يحتاجها المستثمر والرد على جميع الاستفسارات.
9. تحتاج الكوادر البشرية السعودية إلى مزيد من التأهيل والتدريب خاصة في مجالات التسويق لكي يكون لها دور فعال ومساهم في جذب المستثمرين.

10. لا مانع أن يكون هناك تعاون وتنسيق متكامل بين دول الخليج العربي في تشكيل وحدة اقتصادية مشتركة من أجل الترويج والتسويق للفرص الاستثمارية الأجنبية المتاحة في دول الخليج أجمع.
11. يجب الاستفادة الكاملة من تجارب الدول الأخرى والتي كانت سابقة في مراحل التحول الرقمي وتطبيقه.

المراجع العربية

- الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة -2030 المحفزات والتحديات، غرفة الرياض 2019/2018م.
- الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية الواقع والتحديات، غرفة الرياض، مركز البحوث والمعلومات مايو 2022م.
- تسريع التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال الاستثمار، وزارة الاقتصاد والتخطيط.
- تقرير إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، وزارة الاستثمار يناير 2024م.
- التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط المملكة العربية السعودية 2023.
- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال http://www.doingbusiness.org.
- التوني، شيرين محمد (2022)، الاقتصاد الرقمي ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جمهورية مصر العربية، المجلة العربية للإدارة، مج ،42، ع 2: 345 – 357.
- رزق، ولاء مجدي (2022)، دور التحول الرقمي في دعم بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات في مصر في ضوء رؤية 2030، مجلة البحوث الإدارية المجلد الأربعون، العدد الرابع، 1 – 34.
- رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان، قاسم، زينب عبد الحفيظ أحمد (2020) دور التحول الرقمي في رفع كفاءة أداء البنوك وجذب الاستثمارات، المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال (ICITB2020).
- السيد، جيهان (2018)، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء الصادرات في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد، 22 العدد الأول، 1001 -1032.
- قاعدة بيانات البنك الدولي.
- قاعدة بيانات البنك الدولي -ممارسة أنشطة الأعمال.
- محمد، باكرة عبد العليم (2018) تقييم سياسة توفير المعلومات وأثره على جذب المستثمرين في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعلية، مجلد 9، العدد 1، 356 – 375.
- محمد، مها أحمد حسن (2017) الاقتصاد الرقمي كمدخل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعلية، مجلد 8، العدد 3، 609 – 637.
- محمود، عبير فاروق (2009) دور الاقتصاد الرقمي في دعم التنمية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- مداني، حرفوش ونبيل، كريبش (2023)، الرقمنة كآلية لتطوير الاستثمار في الجزائر: المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد السادس: 1-24.
- المنتدى الاقتصادي العالمي – إصدارات سنوية.
- الموسوي، صفاء عبد الجابر، وآخرون (2016) تحليل آثر متغيرات الاقتصاد الرقمي وقياسه على اقتصاد دولة

الإمارات العربية المتحدة للمدة من (1999-2013)، نجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 18، 138 -203.

- النجار، إخلاص باقر هاشم (2017) الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة البصرة، العراق.

المراجع الأجنبية

- Fernando Fligueiras, Cireno Flavio, Pedro Palotti, (2019) Digital Transformation and Public Service Delivery in Brazil, Latin American Policy, V 10, N 2, Published by Wiley Periodicals, Inc.
- Liang Li, Fang Su, Wei Zhang, Ji-Ye Mao, (2018) Digital transformation by SME entrepreneurs: A capability perspective, 28(6), Wiley Online Library.
- Negrea, A.; Ciobanu, G,; Dobrea, C. & Burcea, S.(2019) Priority aspects in the evolution of the digital economy for building new development policies, Calitatea 20(S2), 416-421.